الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.5

Distr.: General

21 February 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٥

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أولهاي . . . . . (جيبوتي)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد جياناما** (تايلند): قال انه ينبغي قبيل مطلع الألفية الجديدة. استعراض حالة الاقتصاد العالمي ومستقبله. وأن التقرير بشأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم الصادر عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يشير إلى أن نمو الاقتصاد العالمي لم يتجاوز ٢ في المائة في عام ١٩٩٩، وهي نسبة أدنى من ٢,٧ في المائة التي سجلت فيما بين ١٩٨١ و ١٩٩٠. وأن نمو الناتج القومي الإجمالي لم يتجاوز ٢,٥ في المائة أي أقل من نصف نسبته قبل الأزمة المالية في آسيا، وما زالت فجوة التنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تزيد اتساعا.

٢ - وأردف قائلاً أن الانتعاش الاقتصادي في آسيا ساعدته صحة اقتصاد الولايات المتحدة القوية واستعدادها للاستيراد من آسيا وغيرها. وأن هذه الحالة أفادت الجميع: شركاء الولايات المتحدة التجاريون ولاسيما البلدان التي مسَّتها الأزمة استفادت من نمو الصادرات بينما استفادت الولايات المتحدة من أسعار واردات بأسعار بخسة التي ساعدتها على الاحتفاظ بنسبة تضخم منخفضة. ولكن لا ينبغي توقع أن تظل الدولة الاقتصادية الأعظم في العالم هي وحدها القوة المحركة للنمو الاقتصادي العالمي. وذلك لأن المراكز الاقتصادية الأخرى الكبيرة مثل الاتحاد الأوروبي واليابان، لها أيضا دور تضطلع به في إنعاش الاقتصاد العالمي، عن طريق تنشيط الطلب المحلي وتيسير وصول البلدان النامية إلى أسواقها. ويمكن أن يؤدي المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المتوقع عقده في مدينة سياتل، إلى تعزيز النظام التجاري المنظم ومعاملة البلدان النامية وأقل البلدان نموا معاملة خاصة وتفاضلية. ومن المرغوب فيه أيضا تعزيز التعاون بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.

٣ - وقال أن العولمة يمكن أن تشجع التعجيل بتنمية مستدامة تركز على الإنسان، لكنها يمكن أن تسهم أيضا في تعميق التفاوتات وزيادة الاستبعاد لبعض الاقتصادات وإهمال الجانب الإنساني للتنمية. غير أن الأزمة المالية في آسيا بينت للأسف أن الأخطار بالنسبة للعديد من البلدان النامية تفوق الامتيازات، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال توازن النمو العالمي. ولهذا يجب الحرص على جعل العولمة تفيد المجتمع العالمي قاطبة وليس فقط بعض أجزائه.

٤ - لقد أنتج التحرير السريع للأسواق المالية تقلبات في أسعار الصرف وتدفقات فوضوية لرؤوس الأموال مما عرَّض استقرار البلدان النامية للخطر. وإذا كان عدم الاستقرار يرجع في الحقيقة إلى أن البلدان المستفيدة من رؤوس الأموال لم تحسن التعامل مع التحرير، فمن المهم، في وقت يزداد فيه الاعتماد المتبادل بين البلدان، تعزيز النظام المالي الدولي لكي يتسنى التصدي لأي فوضى مالية. لقد تم بعض التقدم في نطاق إصلاح النظام المالي الدولي، لكن هذا التقدم غير كاف. ومع ذلك ترى تايلند أن تمتين التعاون بين صندوق النقد الدولي والقطاع الخاص بهدف السيطرة على تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وتخفيضها والحد بوجه خاص من أنشطة التضارب المالية خطوة أولى مشجعة.

٥ - وفي ميدان التجارة، قال ممثل تايلند أن مصاعب الوصول إلى الأسواق تظل العقبة الرئيسية أمام البلدان النامية، وانه يجب الاستفادة إلى أقصى حد من الآثار الإيجابية للعولمة للتعويض عن آثارها السلبية وتمكين البلدان النامية من الاستفادة منها. ومن الضروري تسهيل وصول البلدان النامية إلى الابتكارات العلمية والتكنولوجية لتمكينها من تخفيض ما قد تتعرض له من مخاطر العولمة. وتحث تايلند البلدان المتقدمة النمو على الاضطلاع بدور نشط في هذا الصدد. وحيث أن عملية العولمة لا يمكن عكس اتجاهها وأن الآثار الناشئة عنها متعددة الوجوه ينبغي إيجاد حل شامل للانتفاع إلى أقصى حد منها مع تخفيض مخاطرها. وستتيح الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي ستعقد في بانكوك في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٠ التوصل إلى توافق آراء بشأن هذه المسألة.

٦ - وفيما يخص تمويل التنمية، ينبغي الإشارة إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة المتعددة الأطراف التي توفرها منظومة الأمم المتحدة آخذتان في الانخفاض وأن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تشكل الآن المصدر الرئيسي لتمويل التنمية. وقد عمدت عدة بلدان إلى تكييف سياساتها واقتصادها مع طلب القطاع الخاص. وبما أن البلدان النامية مختلفة جداً كان من الطبيعي أن يتخذ تمويل التنمية أشكالا مختلفة. وعلى أعضاء المجتمع الدولي أن يتشاوروا وأن يفكروا في نُهج جديدة فيما يخص تعبئة الموارد. ولهذا فإن الوقت المناسب لتنظيم مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية هو الوقت الحالي. وستؤيد تايلند دون تحفظ تنظيم هذا المؤتمر في مكان غير نيويورك إذ ترى أن عقد اجتماع خارج نيويورك يساعد أكثر على تسليط الأضواء على المشكلة. وتؤيد تايلند في هذا السياق إنشاء فريق مخصص مشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز يتولى تحديد وسائل إشراك هذه الأخيرة في عملية تمويل التنمية. ويمكن توسيع هذا الفريق إلى أطراف أخرى بما فيها القطاع الخاص. وتؤيد تايلند أيضا إنشاء لجنة تحضيرية تجري مناقشة موضوعية بشأن مسائل مثل نتائج المؤتمر ومتابعة أعماله، وسيكون تنظيم اجتماعات على المستوى الاقليمي من دون شك مفيدا في إطار عملية التحضير.

٧ - وتُحيي تايلند الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة لدعم برامج التنمية على الرغم مما تعانيه من صعوبات مالية. ومما يؤسف له أن وضعها المالي سيتدهور أكثر في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وإذا لم يُفعل أي شيء لتعديل الحالة، فإن التعاون بين المانحين والمستفيدين سيتلاشى وستكون المساعدة المتعددة الأطراف مهددة. وبما أن الموارد المالية مركزة أساسا في أيدي القطاع الخاص، فإن تايلند تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لبناء شراكة دائمة مع القطاع الخاص. وهي ترحب من ناحية أخرى بعقد اجتماع رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مجلس إدارتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتبادل الزيارات بين كبار موظفي الأمم المتحدة والبنك. كما ترغب في أن يعزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة التجارة العالمية التعاون فيما بينهما.

٨ - وواصل يقول أن تايلند وهي بلد منشأ للهجرة وبلد عبور واستقبال تولي أهمية كبرى لمشكلة الهجرة الشديدة التعقيد. وقد نظمت ندوة دولية للهجرة في نيسان/أبريل ١٩٩٩ في بانكوك، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. وفي إطار متابعة أعمال هذه الندوة، سينظم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومعهد الأمم المتحدة للتدريب

والبحث والمنظمة الدولية للهجرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، في بانكوك، دروسا عن القوانين والسياسات في مجال الهجرة لصالح بلدان آسيا والمحيط الهادي. وستتناول هذه الدروس المشاكل الوطنية والإقليمية والدينامية العامة للهجرة، والالتزامات الرئيسية التي اتخذت على المستويين الدولي والإقليمي والمعايير القانونية في ميدان الهجرة. وتهدف هذه الدروس إلى إعطاء المسؤولين في المنطقة الأدوات والآليات اللازمة لإدارة الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي والتعاون في هذا الميدان. وتؤيد تايلند عقد مؤتمر دولي عن الهجرة والتنمية؛ غير أن نجاح هذا المؤتمر يتطلب أعمالا تحضيرية مناسبة ويمكن أن يكون من اللازم تنظيم اجتماعات على المستوى الإقليمي ولاسيما بالنسبة للمسائل التقنية.

٩ - وختم كلمته يقول أن مسائل البيئة جزء لا يتجزأ من التنمية التي تركز على الإنسان. وإدارة البيئة وحمايتها بصورة مستمرة هما عنصران أساسيان من عناصر السياسة الداخلية والخارجية لتايلند، التي يعترف دستورها الجديد بالحق في بيئة سليمة. ولكي تستطيع البلدان النامية بلوغ الأهداف المحددة في مجال البيئة، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن توفر لها مساعدة مالية وتقنية وأن تشجع نقل التكنولوجيات. وفي هذا الصدد، تعلن تايلند تعلقها بمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن على أساس تفاضلي.

١٠ - **السيد كالوفزكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أكد أن بلده وإن كان يدرك أن التنمية والتعاون الاقتصاديين يتوقفان أساسا على أداء دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان فإنه يرى مع ذلك أن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به وأنه يجب عليها أن تحرص على تقدم جميع الاقتصادات والعمل على أن لا تجد البلدان الصغيرة نفسها على هامش التنمية.

١١ - وأردف يقول أن العديد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو شهدت في عام ١٩٩٩ تحسنا لحالتها الاقتصادية. وفي الكثير من البلدان أثرت المنازعات أو الكوارث الطبيعية تأثيرا سلبياً في الاقتصاد. فيجب الحرص على أن تستفيد جميع البلدان من نمو الاقتصاد العالمي.

١٢ - وأضاف أن كل البلدان مهتمة بآثار العولمة، والتكامل الإقليمي والإصلاحات الاقتصادية. وكلها تحاول الوصول إلى نمو مستدام، وتحقيق تنمية مستدامة، وحل مشاكل الوصول إلى الأسواق والحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيات، وتعزيز تكاملها الاقتصادي، ومكافحة البطالة وأيضا العمل على إيجاد حل لمشاكل احترار الكرة الأرضية. وكل بلد له أولوياته، التي تتوقف على مستوى تنميتها. ولم يتوصل المجتمع الدولي إلى تقليل فوارق التنمية التي تزيد اتساعا في وقت لم يكن فيه الاقتصاد العالمي أكثر ازدهارا. وهذه الفوارق هي مصدر الفقر، وعدم الاستقرار والركود الاجتماعي. ويظل الفقر أحد المشاكل الرئيسية لغالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١٣ - وتهتم جمهورية مقدونيا بوجه خاص باندماجها في الاتحاد الأوروبي وبالبطالة وآثار الأزمة في كوسوفو والأسواق التي فقدتها ووسائل جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ومواصلة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الوقت نفسه. وقال أن بلده لا يستطيع أن يحل مشاكله دون مساعدة خارجية لأن منشأ معظم هذه المشاكل

خارجي. ولهذا يعلق بلده أهمية كبيرة على اندماجه في الاتحاد الأوروبي وعلى استقرار المنطقة وتعميرها وتنميتها.

١٤ - وكما أكد العديد من المتحدثين خلال المناقشة العامة للجمعية العامة فإن العولمة يمكن ويجب السيطرة عليها. لذلك على سبيل المثال أن المشاكل المرتبطة بالتعاون الاقتصادي الدولي ينبغي أن تُبحث في مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية، في مدينة سياتل وفي دورة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بانكوك. ومن المهم أن تشارك جميع قطاعات منظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة من أجل تنظيم العولمة وبلوغ أهداف حقيقية. ويجب أن تؤخذ تدابير والتزامات واقعية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

١٥ - وفي إطار الجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية وتعزيز التعاون الدولي، من المهم بوجه خاص تعزيز التكامل الإقليمي والعالمي، ومكافحة البطالة وتوفير العمالة، وتوسيع الوصول إلى الأسواق، وبوجه خاص أسواق البلدان المتقدمة النمو، وحل مشاكل الديون، وزيادة الاستثمارات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتطبيق جدول أعمال القرن ٢١.

١٦ - ويجب أن تكون مكافحة الفقر وتحسين التربية والقضاء على جميع أشكال التمييز جزءاً من كل جهد عالمي يهدف إلى خلق مستقبل أفضل. ويجب بوجه خاص وقف انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. ولن يتحقق بلوغ الهدف إلا بتحقيق نمو مستدام وتنمية دائمة وهذا ما يستحيل تحقيقه دون السلم والاستقرار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحكم السديد واحترام المساواة.

١٧ - وقد حان الوقت لإعادة النظر في بعض المفاهيم (الاعتماد المتبادل، البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان الغنية والفقيرة، الخ.) التي انشئت في سياق المجابهة. فهذه المفاهيم المخادعة والتي تقسم البلدان بدلا من أن توحدها لم يعد لها ما يبرر وجودها في عهد التعاون والعولمة.

١٨ - **السيدة موراك** (بوتسوانا): أشارت إلى أن التطور الحديث للاقتصاد العالمي كانت له عواقب سلبية جداً على البلدان النامية ولاسيما البلدان الافريقية. وأنه تميز بوجه خاص بسقوط أسعار المنتجات الأساسية وزيادة البطالة وتفاقم الفقر، وهبوط المساعدة الإنمائية الرسمية، وانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمديونية الضخمة؛ فضلا عن آثار الظواهر المناخية مثل "ألنينيو" ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، وانتشار داء السل وحمى المستنقعات.

١٩ - وعلى الرغم من هذه اللوحة القائمة، هناك العديد من العناصر الإيجابية الجديرة بالذكر. فالمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد قريبا في مدينة سياتل سيسمح ببحث العقبات التي تمنع البلدان النامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي على أساس الاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي وبوجه خاص النزعة الحمائية وإمكانية منح معاملة تفضيلية لمنتجات الاقتصادات الأكثر ضعفا. ومن ناحية أخرى، فإن الظروف العالمية ما زالت توفر إمكانات لنمو اقتصادي وازدهار بفضل الجهود المبذولة في العالم لصالح السلم والديمقراطية وإدارة رشيدة

للشؤون العامة، ومضاعفة تبادل المعلومات والتكنولوجيات الجديدة والاعتماد المتبادل للبلدان في جميع ميادين حياة البشر، التي تسهم في تكوين مصير فريد للعالم بأسره. وفي هذا السياق، يقع على عاتق المجتمع الدولي أن يضم جميع موارده وأن يستغل جميع إمكاناته لضمان أفضل حياة للأفراد والمجتمعات.

٢٠ - والواقع أن العالم يعاني من تفاوتات عميقة ترجع إلى اختلال في توازن توزيع الثروات واستخدامها. وافريقيا شاهد على ذلك حتى وإن كانت بعض المصاعب الخطيرة التي تصطدم بها ترجع إلى أخطاء الإدارة وسوء الاختيارات السياسية. وقد توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره عن التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩، أن أداء اقتصادات البلدان النامية، عقب الأزمة المالية الأسيوية، سيكون غير كاف في ٢٠٠٠-١٩٩٩. وعلى سبيل المثال، يتوقع في بلدان الرابطة الإنمائية للجنوب الافريقي، متوسط نسبة للنمو من ٣ إلى ٣,٥ في المائة بينما نسبة النمو المطلوبة للحد من الفقر في المنطقة دون الاقليمية هي ٦ في المائة.

٢١ - ويظل الفقر عموما ظاهرة ريفية. وقد قامت بوتسوانا، في سبيل مكافحة هذه الآفة، من زاوية متعددة القطاعات، بمباشرة برنامج عاجل للتنمية الريفية يسمح بإنشاء الهياكل الأساسية في جميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد الريفي ونفذت سياسة مساعدة مالية لصالح أصحاب المشاريع في المناطق الريفية، ولاسيما النساء. ومهما كانت أهمية هذه المبادرات في البيئة الريفية، لن يتسنى تحقيق النمو إلا عن طريق قطاع صناعي موجه نحو التصدير. وقالت ممثلة بوتسوانا أن بلدها يحتاج، من أجل زيادة قدرته أن يجلب مزيدا من الاستثمارات الأجنبية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدها بأعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل التنمية الذي حدد المسائل ذات الصلة بالعولمة والتجارة والمالية التي تؤثر في التنمية. ولكي تؤدي هذه الأعمال إلى نتائج ملموسة، لا بد لمؤسسات بريتون وودز والأطراف الأخرى ذات الشأن من أن تجند نفسها لصالح عملية التنمية.

٢٢ - ومضت تقول أنه ليس هناك أي خلاف بشأن التهديد الخطير الذي تمثله مشكلة التخلف الاقتصادي للسلم والأمن في العالم. ولهذا يجب أن توفر لمنظومة الأمم المتحدة الموارد اللازمة لاداء دورها على أكمل وجه في هذا المجال، وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اللذان ما فتئ مستوى تمويلهما ينخفض. وقد سمح الاستعراض الخمسي لتطبيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بتأكيد الاتصال الوثيق بين المسائل الخاصة بالسكان والمشاكل الاقتصادية الاجتماعية وانه يجب لهذا السبب التصدي لها بشكل شامل. وهذا هو السبب أيضا في أهمية إمداد صندوق الأمم المتحدة للسكان بالوسائل التي تمكنه من وضع برامج تستغل هذه الدينامية القائمة بين السكان والتنمية.

٢٣ - وأخيرا، وكما أشار المشاركون في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للدول الجزرية الصغيرة النامية فإن آثار احترار الأرض بدأت تتفاقم. وفيما يخص الجنوب الافريقي، هناك عاملان أثرا تأثيرا خطيرا في الاقتصاد، ظاهرة "النينيو" الذي مسّ القطاع الزراعي، والجفاف، الذي زاد استفحال عملية التصحر، ولهذا تولى بوتسوانا أكبر الأهمية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر.

٢٤ - **السيد روزنتال** (غواتيمالا): اقترح على اللجنة أن تعتمد في أعمالها في الدورة الجارية نهجا ينظر إلى الأمور نظرة شاملة تعزز تماسكها. وأن العديد من الممثلين أشاروا خلال المناقشة العامة للجمعية العامة إلى أن آثار عولمة الاقتصاد تختلف اختلافا كبيرا بحسب اختلاف فئات البلدان؛ وأن منافعها متناسبة على نحو عكسي بمستوى التنمية. وأن الهوة التي تفصل البلدان المحرومة عن أكثر البلدان تقدما تميل إلى الاتساع مثلها مثل الهوة بين البلدان النامية ذات الدخل الضعيف والبلدان ذات الدخل المرتفع. وقد كان الاعتقاد السائد لمدة طويلة أن العولمة ستفيد جميع البلدان شريطة أن تكون قواعدها منطبقة بصورة متساوية على الجميع. لكن لا تزال في الواقع البلدان المحرومة تحتاج إلى معاملة تفضيلية من أجل مساعدتها على المنافسة أكثر في السوق الدولية.

٢٥ - والأمم المتحدة تستطيع أن تشجع إنشاء الظروف التي تسمح بسد الهوة وذلك بفضل أعمالها في مجال التقنين والتحليل وبفضل أنشطتها التنفيذية التي تهدف إلى تعزيز القدرة الاقتصادية، والمؤسسية والتنظيمية. ومن واجب المجتمع الدولي قبيل مطلع الألفية الجديدة النهوض بالتنمية لصالح الجميع.

٢٦ - ومضى يقول أن المناقشة العامة أسفرت أيضا عن ظهور اتجاه آخر لا يخضع لولاية اللجنة؛ وهذا الاتجاه يتعلق بالصراع بين سيادة الدول والسيادة الفردية؛ والقواعد التي ستسمح للدول صاحبة السيادة أن تتعايش في المستقبل. وأنه سيكون من الصعب الحفاظ على السلم داخل البلدان وفيما بينها، إذا ما استمرت حالات الفقر المدقع والاستبعاد والظلم الاجتماعي المرتبطة بالتأخر الاقتصادي. وبالتالي فإن الأمن والتربية مرتبطان.

٢٧ - وقال ممثل غواتيمالا أن بلده يولي أهمية كبيرة لمسائل سياسة الاقتصاد الكلي (البند ٩٧ من جدول الأعمال) وخاصة تمويل التنمية وذلك لأن هذا البند يوفر فرصة للتفكير في المسائل الكبرى التي تشغل بال اللجنة من زاوية التمويل وتحديد أفضل للدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تؤديه في الميدان الاقتصادي. وفيما يخص مسألة تمويل التنمية يجب إقامة نوع من الشراكة مع البنك الدولي. وستفرض هذه الشراكة على الكيانين أن يدرسا المزايا المقارنة لكل منهما علما بأن مزايا الأمم المتحدة ترتبط بقدرة المنظمة على تنظيم المؤتمرات الدولية.

٢٨ - **السيد ويبيزونو** (إندونيسيا) قال ان اللجنة يتعين عليها في هذه الدورة الأخيرة للقرن العشرين أن تباشر التفكير في المستوى الذي بلغته التنمية في العقود الأخيرة وأن تستعرض أوجه النجاح والفشل في إنجاز المقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. غير أن هذه المقاصد لا تزال للأسف قبيل مطلع الألفية الجديدة بعيدة المنال: لا يزال ١,٥ بليون نسمة يعيشون في فقر فظيع وما زالت الفوارق تتسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٢٩ - وأردف يقول أن الاقتصاد العالمي قد خرج من أزمة مالية مدمرة وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يزال يتخبط في مناخ تخيم عليه الشكوك ولا يزال يعاني من عدة اضطرابات كما يشهد على ذلك التقرير عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، لعام ١٩٩٩ والتقرير عن التجارة والتنمية. وقد نزل النمو إلى ١,٧ في المائة عام ١٩٩٨ بسبب الأزمة الآسيوية التي كلفت الاقتصاد العالمي ٢٦٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨. وعلى الرغم

من بوادر استئناف النمو فإن معدلاته في معظم البلدان لا تزال غير كافية لتحسين مستوى معيشة السكان تحسينا ملحوظا أو للحد من الفقر ولا تبشر توقعات عام ١٩٩٩ بأي تغيير كبير في هذا المجال.

٣٠ - وقال ممثل إندونيسيا أن هذه الاتجاهات تندرج في إطار عهد اقتصادي يتميز بالعولمة والتحرير والاعتماد المتبادل الذي فتح دون ريب آفاقا شاسعة، لكن بصورة غير متساوية تماما مما سبَّب اضطرابات للبلدان النامية. ومن هنا يُستخلص أن فتح الأسواق والمنافسة لا يشجعان بالضرورة النمو والتنمية ولا يحدان تلقائيا من عدم التكافؤ. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يتحكم بصورة أفضل في قوة العولمة والتحرير العارمة.

٣١ - لا ينبغي لبوادر الانتعاش الشاحبة أن تحول الانتباه عن مشكلة عدم استقرار النظام المالي الدولي. وينبغي إخضاع أسواق رؤوس المال، وبوجه خاص تدفقات رؤوس الأموال الخاصة القصيرة الأمد، إلى رقابة وتنظيم حازم. وينبغي تعزيز المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية والدولية وينبغي أن تكون تدفقات رؤوس الأموال في خدمة النمو والتنمية. ويمكن للجنة الثانية أن تتصدى بالوسائل المتاحة لها لهذه التحديات الأساسية وذلك بتعزيز الشراكة والتضامن الدولي من أجل إدارة الاقتصاد العالمي إدارة أفضل ذلك، الاقتصاد الذي يتميز بالترابط المتزايد. ولقد شكل عقد الدورة السابقة للاجتماع الرفيع المستوى المكرس لبحث الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة خطوة في الاتجاه السليم. وينبغي للجنة أن تحافظ على روح الحوار الذي ساد هذا الاجتماع المثمر من أجل إنشاء شراكة حقيقية لصالح التنمية تستند إلى المصالح المتبادلة والمسؤوليات المشتركة. وينبغي للتبادلات التي ستتم في هذا الإطار أن تتناول المشاكل المشتركة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وذلك بالحث على تمويل التنمية، والديون الخارجية، والتجارة الدولية والمنتجات الأساسية، ونقل المعارف والتكنولوجيات.

٣٢ - ولئن كانت العولمة قد أحدثت بالفعل ارتفاعا كبيرا في التفقدات المالية، ولاسيما الاستثمارات الخاصة، فإن هذه الأخيرة قد تجاهلت معظم البلدان النامية. وقد شكل الافتقار إلى الموارد المالية، بالإضافة إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، أخطر عقبة تواجهها التنمية. ولهذا يجب الترحيب بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المخصص المعني بتمويل التنمية الذي اقترح توفير حجم من الموارد لخدمة التنمية يكون منتظما ومتوقعا. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تحقق الهدف المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة، وتعيد النظر في النظام المالي الدولي من أجل كفالة تماسك أكبر بين الشبكات المالية والنقدية والتجارية لتخفيض عدم الاستقرار ومنع الأزمات المالية.

٣٣ - وبالإضافة إلى الافتقار المزمن للموارد هناك مشكلة ملحَّة وهي مشكلة الديون الخارجية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد إندونيسيا بمبادرة كولومبيا لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ويأمل أن يبدأ تنفيذها عاجلا؛ ويعرب أيضا عن امتنانه للبلدان التي باشرت برنامجا لتخفيف الديون، كما يرغب في أن توضع آليات لإضافة بلدان أخرى مثقلة بالديون إلى هذه الخطة.

٣٤ - ومضى يقول أن النظام التجاري الدولي، على غرار الموارد المالية للتنمية، يعتبر محركا قويا للنمو الاقتصادي والتنمية. فالبلدان النامية إذا ما استطاعت أن تصدر منتجاتها بصورة أكثر سهولة فإن ايراداتها الخارجية ستكفيها لتمويل تنميتها. غير أن وعود جولة أوروغواي، مثل إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف منظم ومضمون وممكن توقعه، لم تتحقق بسبب العراقيل العديدة: منها على سبيل المثال أن البلدان النامية تفقد امتيازها المقارن عندما يُفرض على منتجاتها الخضوع لشروط مختلفة (احترام المعايير البيئية ولوائح العمل وحقوق الإنسان) أو عندما تُفرض عليها تدابير حمائية متسترة (تدابير ضد الإغراق (النفيات)، والمعونات والرسوم التعويضية). ولتفادي هذه الحالة، يجب على المجتمع الدولي أن يجد وسائل لضبط النظام التجاري المتعدد الأطراف على نحو أفضل، ولجعله أكثر إنصافا وأكثر شفافية. وأعرب عن أمل وفده أن تساهم عملية المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في تطبيق أفضل لاتفاقات جولة أوروغواي، وأن توفر التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر بشأن التجارة والتنمية أسبابا لتنشيط هذه الدينامية. وهناك لقاء آخر يجب الإشارة إليه في إطار المناقشات بشأن تمويل التنمية، وهو قمة بلدان الجنوب التي ستعقد في كوبا عام ٢٠٠٠. وأخيرا يجب في سياق التعاون بين الشمال والجنوب، الإقلال من الفجوة التي ما زالت تتسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على مستوى المعارف والتكنولوجيات، وكذلك على مستوى الموارد البشرية. ويمكن لهذا المجهود أن يبدأ بمناسبة المناقشة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ستعقد عام ٢٠٠٠ حول موضوع الإعلامية وآثارها على البلدان النامية. وقبيل الألفية الجديدة، يجد المجتمع الدولي أمامه فرصة تاريخية لوضع كل ما في العولمة من عوامل النجاح القوية في خدمة الإنسانية.

٣٥ - **السيدة فارغاز** (كوستاريكا): أشارت إلى أن القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية مهمة من المهام ذات الأولوية للأمم المتحدة والدول الأعضاء التي يجب أن يكون هدفها الأول هو إنشاء الظروف التي تكفل الرفاه المادي للشعوب وازدهار الإنسان على الصعيدين الشخصي والروحي.

٣٦ - وهذا الهدف لا يزال للأسف بعيد المنال في عالم يعيش فيه حوالي ١,٥ بليون نسمة بأقل من دولار في اليوم ويعاني فيه من سوء التغذية حوالي ٨٣٠ مليون نسمة. ولا شك أن من واجب كل دولة أن تتخذ التدابير الواجبة على المستوى الوطني لكن يجب أن يؤدي التضامن الدولي دوره أيضا. والفقر يمثل فعلا تحديا متعدد الأبعاد. وهو يشمل جميع القطاعات سواء أكانت تعني الأغذية أو الصحة أو السكن أو التربية أو التدريب المهني أو الإنتاجية. ويتطلب إزالة العقبات الهيكلية التي تصاحب ظاهرة الفقر مثل اختلالات التوازن المالي والافتقار إلى رؤوس الأموال من أجل الاستثمار المنتج، وقيود الوصول إلى الأسواق الدولية، والكوارث الطبيعية التي تخرب الاقتصادات الضعيفة.

٣٧ - وأمام هذه المهمة الضخمة، ترى كوستاريكا أن الحل الوحيد الممكن هو وضع خطة جريئة للاستثمار الاجتماعي؛ ولهذا ينبغي تخفيض الميزانيات العسكرية وتعيين الموارد الناتجة عن ذلك لقطاعي التربية والصحة. وكوستاريكا، التي فضلت منذ ٥٠ عاما الاستثمار الاجتماعي، على الرغم من مواردها المحدودة، حققت نتائج في مجالي التربية والصحة مشابهة لتلك التي حققتها البلدان المتقدمة النمو. وقد ارتفعت نوعية حياة السكان ويثير استقرار البلد السياسي والاقتصادي الإعجاب.

٣٨ - وأضافت انه من غير الممكن الحد من الفقر بدون موارد، ولهذا يجب أن تسير مكافحة الفقر جنبا إلى جنب مع دعم التنمية الاقتصادية المستدامة. وانه لا بد من صهر النظام الدولي صهرا جديدا يجعله أكثر إنصافا وتوازنا، لكي يساعد جميع البلدان على أن تستفيد بصورة متساوية من مزايا العولمة ويجعل من التجارة والاستثمار قوة محركة للتنمية في إطار نظام للتبادلات يكون مفتوحا للجميع وإقامة نظام مالي دولي يحمي البلدان النامية من الأزمات المالية المدمرة لتطورها.

٣٩ - ويجب على المجتمع الدولي أن يجند نفسه أيضا لصالح حماية الموارد الطبيعية وهو عمل لا مناص منه للتنمية على المستويين الوطني والعالمي. وليست حماية البيئة أمرا ضروريا فحسب، بل هي أيضا عمل إنساني أساسي، لأن الأجيال المقبلة لها الحق في الكرامة وفي بيئة سليمة وفي التنمية والصحة. وقد أدرجت كوستاريكا الحق في بيئة سليمة في دستورها واتخذت تدابير مختلفة لصون تنوعها البيولوجي الثري وتشجيع تنمية تحترم البيئة. كما تقترح وضع نظام دولي يمنح الحوافز ويفرض الجزاءات، ونظام يسمح بتوزيع أفضل لتكلفة التلوث وتقسيم أفضل لمزايا حماية الموارد الطبيعية ويدافع عن تطبيق كامل لبروتوكول كيوتو.

٤٠ - وفي هذا السياق، ينبغي الاهتمام بحالة ضعف البلدان النامية أمام الكوارث الطبيعية وآثار التغييرات المناخية التي تُعرض للخطر التقدم المحرز في مجال مكافحة الفقر وفي التنمية المستدامة. ففي أمريكا اللاتينية، أحدث الإعصار ميتش خسائر لا تحصى في الأرواح البشرية وخلّف خسائر مادية هائلة وأصاب الاقتصاد بجروح عميقة. وتزيد الفوارق اتساعا من حيث حالة الضعف أمام الكوارث الطبيعية مما يجعل البلدان ذات الاقتصادات الأكثر ضعفا والموارد المحدودة جداً أكثر تأثرا من نكبات الكوارث الطبيعية. ولهذا فإنه من الضروري إنشاء آليات مالية دولية تساعد على الاستجابة سريعا وبصورة فعالة لمختلف أنواع الأزمات التي تصيب البلدان النامية.

٤١ - وأمام جميع هذه العقبات الهيكلية التي تعترض القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته وأن يبرهن على تمسكه بروح التشاور والتضامن.

٤٢ - **السيد عجالي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال أن إجراء إحصاء لحصيلة العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة من أجل جعل المبادئ الكبرى والآمال المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة حقائق واقعة، ولاسيما في ميدان التعاون الدولي من أجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أمر مفيد قبيل حلول الألفية الثالثة. وإذا كانت المنظمة قد سجلت بعض النجاح على الصعيد السياسي بتعزيز أسس السلم والأمن والاستقرار في مناطق مختلفة، فإن إنجازاتها على الصعيد الاقتصادي لا تلبي كل التطلعات. وأضاف أن البلدان النامية لا تزال معظمها تجابه نفس المشاكل - الديون الخارجية والفقر والبطالة والأمراض - وانها لا تزال تنتظر من المنظمة إجراءات واقعية. وعلى الرغم من التقدم الاقتصادي والتقني المحرز في البلدان الصناعية وبضعة بلدان في العالم الثالث، والذي لم يسبق له مثيل، فإن الركود الاقتصادي مسّ أكثر من ١٠٠ بلد أو أكثر من ١,٦ بليون نسمة الذين انخفض دخلهم. ويعيش نصف الـ ٦ بلايين من سكان العالم بأقل من دولارين في اليوم و ١,٣ بليون بـ ١ دولار في اليوم. وهذه الأرقام سترتفع، استنادا إلى البنك الدولي، إلى ٤ و ١,٨ بليون. وأضاف السيد عجالي أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحسين حالتها بالاعتماد على قواها تصطدم بعقبات وصعوبات

أثارها سلوك بعض البلدان المتقدمة النمو، والقوانين والإجراءات القسرية والحظر الاقتصادي، وسقوط أسعار المواد الأولية، والحمائية وصعوبات الوصول إلى الأسواق والديون الخارجية، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، والصعوبات المتصلة بنقل التكنولوجيا وعدم احترام البلدان المانحة للالتزامات. وفضلا عن ذلك، تمارس بعض البلدان المتقدمة النمو ضغوطا على هيئات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية بتقييد منح المساعدة بشروط، الأمر الذي يضر بمصداقية المنظمة وحيادها وينال من كرامة البلدان التي يُحتمل أن تستفيد منها. وبهذا تصبح المساعدة مرهونة بشروط إقامة الديمقراطية، والحكم الرشيد، وتعزيز القدرة، واحترام حقوق الإنسان بدلا من أن تكرس للتنمية الاقتصادية بمعناها الحقيقي، وفقا لإعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣ وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. وينبغي لكل هيئة من هيئات الأمم المتحدة أن تركز على الولايات التي أسندتها إليها الجمعية العامة. فمن غير المقبول أن تُحوَّل مكاتب خارجية إلى هيئات سياسية لخدمة منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وأن تستخدم حقوق الإنسان مبررا لتدخل بعض البلدان، التي تدوس هي نفسها حقوق الإنسان، في الشؤون السياسية لبلدان أخرى.

٤٣ - وأردف يقول أن دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية لا يمكن نكرانه. ومع ذلك ترى الجماهيرية العربية الليبية أن بعض المهام تقع على عاتق الدولة لأنها هي وحدها القادرة على الوصول بها إلى غايتها من خلال ما تنفذه من سياسة واستراتيجية تأخذ في الاعتبار الرعاية الاجتماعية، ولاسيما أن العقود القادمة سترى، استنادا إلى البنك الدولي، تفاقما للحالة في البلدان النامية نتيجة للعولمة. وأعرب عن أمله ألا تخضع هيئات الأمم المتحدة لتأثير المحاولات الرامية إلى تخفيض دور الدولة في عملية التنمية المستدامة والحد من حق البلدان النامية في تعزيز قدرتها ومؤسساتها من أجل مواجهة تحديات العولمة وتحرير الاقتصاد والتجارة. فالحالة الاقتصادية في افريقيا تتدهور باستمرار على الرغم من الجهود التي تبذلها بلدان القارة لتسوية مشاكل تنميتها. وعلى الرغم من هذه الصعوبات أمكنت تسوية بعض المنازعات الاقليمية واشتركت ليبيا في ذلك من خلال عدد من المبادرات ومنها بوجه خاص اتفاق سيرتا.

٤٤ - واستطرد يقول أن العواقب الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والقدس والجولان السوري يشكل انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولهذا يجب على الأمم المتحدة أن تعزز تضامنها مع الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وقد أسفر الحظر والجزاءات الاقتصادية المفروضة بصورة تعسفية على البلدان النامية، إما بصورة أحادية وإما بواسطة مجلس الأمن عن نتائج كاسحة والأمم المتحدة تعرف ذلك تماما. ومن واجب المجتمع الدولي أن يضع حدًّا لهذه السياسة التي تهدف إلى إعاقة التبادلات التجارية للبلدان النامية وإلى فرض نماذج اقتصادية وسياسية عليها وتطالب ليبيا برفع جميع المقاطعات وأن تعوض البلدان النامية التي فُرضت عليها مقاطعات عن الخسائر التي تكبدتها.

٤٥ - **السيد كومالو** (جنوب افريقيا): أشار إلى أن المسؤولية عن تنمية افريقيا تعود قبل كل شيء إلى البلدان الافريقية نفسها، التي تواجه تدهور شروط التبادل وقيود تحد من حصولها على الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد تعددت المبادرات الاقليمية التي تهدف إلى حشد الموارد من أجل القضاء على الفقر وحل المنازعات وكفالة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن المؤسف أن افريقيا لا تمثل إلا ٥ في المائة من التدفقات المالية الدولية

باتجاه البلدان النامية وأن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال المساعدة للتنمية آخذة في الانخفاض بصورة ملحوظة. غير أن إعلان مجموعة البلدان الـ ٧ استعدادها للنظر في مشكلة ديون البلدان الفقيرة يعتبر إعلانا مشجعا، لكن يجب أن تكون تدابير التخفيف مبنية على أسس متينة ومهتمة بالمصالح الاقتصادية للبلدان المدينة.

٤٦ - ولا يزال القضاء على الفقر مشكلة أساسية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا بوجه خاص. وان الأزمة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تثير قلقا شديدا وانها تهدد بنسف الطابع العالمي لهذه المؤسسة ولقدرتها على الاضطلاع بولايتها. ولهذا تؤكد جنوب افريقيا من جديد أهمية عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية قبل عام ٢٠٠١، يسمح بالوصول إلى توافق دولي، يشمل جميع الأطراف وخاصة القطاع الخاص.

٤٧ - ويشهد الاقتصاد العالمي تغييرات كبيرة نتيجة للعولمة، ولاسيما في مجالي العلم والتكنولوجيا. ويجب مضاعفة نقل التكنولوجيا ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام للتكنولوجيات الجديدة. ولاسيما تلك التي تحترم البيئة وتزيد قدرة البلدان النامية في هذا المجال.

٤٨ - ويكتسب الاجتماع الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية أهمية كبرى. وينبغي له أن يبحث تنفيذ الاتفاقات المبرمة أثناء المفاوضات السابقة خاصة في ميادين الزراعة. والمنسوجات، والألبسة. وفي سياق تحرير التبادلات، ينبغي على وجه السرعة إلغاء المعونات ولاسيما فيما يخص زراعة البلدان المتقدمة النمو، لجعل الفرص متكافئة.

٤٩ - أما فيما يخص التنمية المستدامة، فإن متابعة مؤتمر ريو أسفرت عن نتائج متباينة. بينما حاولت البلدان النامية جاهدة إدماج الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية اتخاذ القرارات، ما زال الوفاء بالالتزامات المتخذة على المستوى الدولي بعيد التحقيق. ولا بد من التركيز على صون التنوع البيولوجي واستغلاله الرشيد. وتؤيد جنوب افريقيا اعتماد بروتوكول متوازن بشأن منع أخطار التكنولوجيات الإحيائية وتطلب أن تخصص موارد كافية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٥٠ - **السيد ماينت** (ميانمار): قال أن الأمم المتحدة ستجابهها في القرن الحادي والعشرين مشاكل تعددية الأطراف الجديدة في عهد العولمة. وأن هناك من بين المواضيع المطروح إدراجها في قمة الألفية الجديدة، مسألة القضاء على الفقر التي تعني اللجنة مباشرة. فالفوارق في الدخل والثروة لا يمكن قبولها ويتعين على المجتمع الدولي أن يجد وسائل ملموسة لمعالجة المشكلة. وأضاف أن هروب رؤوس الأموال الفوضوي يهدد بلدانا وحكومات مختلفة وأن الأزمة المالية الحديثة أبرزت النواقص الخطيرة التي يعاني منها النظام الدولي الذي لا يملك الإطار المؤسسي الذي يسمح بتنظيم التدفقات المالية الدولية. ولا بد من وضع نظام مالي دولي جديد غير ان الدوافع لتحقيق ذلك تبدو أنها قد تلاشت أثناء الأزمة. ولم تتمكن المؤسسات الموجودة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، من إدارة عولمة قطاع المالية، ولهذا لا مناص من تغييرها لتجنب الأزمات الجديدة الباهظة التكاليف.

٥١ - لقد اعتبرت المبادرة لصالح البلدان المثقلة بالديون في عام ١٩٩٦ مبادرة طموحة جداً في ذلك الوقت؛ ومنذ ذلك الحين، وضعت بلدان مجموعة الـ٧ مبادرات ثنائية لتخفيف الديون. واعتمدت في النهاية في أثناء مؤتمر كولونيا برنامجا يساعد على إلغاء حوالي ثلث مجموع مبلغ ديون البلدان الفقيرة؛ وهذا الإجراء وإن كان إجراء إيجابيا إلا انه لا يستجيب لتطلعات البلدان المدينة التي كانت ترغب في أكثر، في وقت لم تتحقق فيه بعد مبادرات مثل 'يوبيل ٢٠٠٠'، التي تتمثل في إلغاء مجموع الديون. ولا بد من وجهة نظر أخلاقية تخفيف ديون البلدان الفقيرة التي تكرّس لخدمة هذه الديون ٦٠ في المائة من نفقاتها العامة.

٥٢ - اعترفت الجمعية العامة في قرارها ١٦٩/٥٣ المعنون "دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل" بأهمية العمل جميعا للبحث عاجلاً، على المستوى الدولي، عن وسائل لتقليل العواقب السلبية الناتجة عن العولمة والاعتماد المتبادل؛ بيد أنه ليس هناك حل عالمي واحد للمشاكل التي قد تظهر في بلد أو منطقة ولهذا يجب أن تكون تسوية الحالات على أساس فردي. ويمكن للمجتمع الدولي مع ذلك أن يتخذ تدابير في ميادين مثل التدفقات المالية، والمساعدة التقنية والتكنولوجية، ودعم بيئة اقتصادية عالمية مواتية للشراكة من أجل النمو والتنمية. ويجب عليه أيضا أن يقدم مساعدة مناسبة للجهود المبذولة على المستوى الوطني لمواجهة تكاليف العولمة.

٥٣ - أما فيما يخص دور المرأة، الذي تم تأكيد أهميته أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فإن ميانمار تستطيع أن تفتخر بأنها اعتمدت عدة تدابير إيجابية وخاصة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات للنهوض بالمرأة وتطبيق برنامج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي انضمت ميانمار إليها عام ١٩٩٧.

٥٤ - **السيد جانغ كوياغ** (منغوليا): قال أن عملية العولمة تفتح آفاقا جديدة للتنمية الاقتصادية لكنها تنطوي أيضا على مخاطر تهميش العديد من البلدان النامية. وأن التدابير الأُحادية لا تكفي لتجنب الآثار السلبية للعولمة وهذا يتطلب نهجا عالميا يجمع بين جهود المجتمع الدولي المتفق عليها ومشاركة أكبر من القطاع الخاص الذي يملك خبرة واسعة في مجال التنمية وموارد تقنية ومالية. فتنمية بلد ما تستند بوجه خاص إلى الحكم الرشيد، في إطار مؤسسات عامة مفتوحة، وشفّافة، ومسؤولة، وإلى علاقة قائمة على الثقة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٥٥ - وأخطر مشاكل البلدان النامية هي مشكلة التمويل ومعظم هذه البلدان عالة على مصدر خارجي للتمويل. فعبء الديون الخارجية، وانخفاض أسعار المواد الأولية، وتدهور شروط التبادل، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، كلها عوامل تمنع هذه البلدان من تمويل أنشطتها الإنمائية. ولهذا تولي منغوليا أهمية كبرى للاجتماع الحكومي الدولي بشأن تمويل التنمية الذي سيعقد قريبا.

٥٦ - وأردف يقول أن الحرمان من إمكانية الوصول إلى البحر هو أيضا مشكلة خطيرة تعوق التنمية؛ ويُخشى أن تؤدي العولمة المتزايدة إلى تهميش البلدان النامية غير الساحلية وذلك بوجه خاص بسبب مصاريف النقل

الباهظة. مما يبين أهمية القيام سريعا بوضع إطار عالمي لنقل المرور العابر وأهمية القرارات الصادرة عن الاجتماعات الثلاثية الأطراف المكرسة لهذه المسألة. ولهذا فمن الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لإدماج البلدان النامية غير الساحلية وعددها ٢٩ بلدا من بينها منغوليا في الاقتصاد العالمي. ولهذا السبب تولي منغوليا أهمية كبرى لمشروع القرار الخاص بالمشاكل المحددة لهذه البلدان، الذي سيقدم للدورة الحالية للجمعية العامة. ومنغوليا مصممة أيضا على التعاون مع شركائها الأجانب في مختلف الميادين بما فيها التنمية وتحسين الهياكل الأساسية لنقل المرور العابر وبوجه خاص إنشاء إطار قانوني دون إقليمي.

٥٧ - ومضى يقول أن عبء الديون يشكل أيضا عقبة كبيرة في وجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي للعديد من البلدان النامية وأن المبادرة لصالح البلدان المثقلة بالديون مبادرة هامة، غير أن تخفيف الديون يجب أن يتم على نطاق أوسع، في إطار نهج عالمي، باللجوء إلى أساليب ابتكارية، وليس على أساس الحالات الفردية. وللتعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية أهمية حيوية ومن ثم تتبين أهمية مؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي سيعقد في كوبا في ربيع عام ٢٠٠٠. أما فيما يخص التنمية المستدامة، فإن منغوليا ترغب في التعجيل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، كي تؤخذ في الاعتبار جميع أبعاد التنمية، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

٥٨ - وأشار المتحدث، مستعرضا باختصار الحالة في بلده، إلى أن منغوليا قد باشرت مرحلتها الانتقالية نحو اقتصاد السوق ومجتمع ديمقراطي منذ عشرة سنوات خلت. وذكر أن النمو استمر طوال خمس سنوات متتالية، وأن معدل التضخم انخفض وأن هناك مؤسسات خاصة تعمل في قطاعات الاقتصاد الرئيسية، لكن لا تزال هناك عدة مشاكل: التردي الحاد في شروط التبادل التجاري بسبب سقوط الأسعار العالمية لصادرات البلد الأساسية، وهما النحاس والكشمير، ولا يزال القطاع المصرفي ضعيفا جداً ولا تزال بعض القطاعات الهامة من الاقتصاد تحت رقابة الدولة. وقد باشرت منغوليا استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط، وأهم أهدافها هي على الخصوص دعم الصادرات وتنويعها، وإدخال التكنولوجيات الحديثة وتحسين إدارة الموارد البشرية والمالية، وكذلك تحسين فعالية وتنسيق المساعدة الخارجية بحيث يتسنى تدريجيا تخفيض مساعدة المانحين.

٥٩ - السيدة **تاديي** (سان مارينو): قالت أن بلدها يساوره قلق إزاء اتساع الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، وأنه يوافق على أن التنمية في عالم يزداد فيه الاعتماد المتبادل أكثر فأكثر، تفرض القيام بعمل دولي مخطط، ومنسق ويحظى بتمويل مناسب. وأضافت أن الأمم المتحدة تؤدي منذ زمن دورا هاما في هذا السياق وذلك بتطبيق أساليب مختلفة للتعاون من أجل تحقيق هذا الغرض. ويقوم فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية، على سبيل المثال، بأنشطة هامة في هذا الميدان تهدف إلى بحث إمكانية مشاركة القطاع الخاص في مسائل التنمية المختلفة. وباشرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مثلا حملة عالمية للتعاون مع القطاع الخاص سمحت باستئصال شلل الأطفال في مناطق عديدة من العالم.

٦٠ - ومن المهم أن توحد المؤسسات الدولية التي تعالج مسائل التنمية الاقتصادية والبشرية جهودها من أجل بلوغ أهداف مشتركة. ويجب على الخصوص الترحيب في هذا الصدد بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في إطار مختلف المبادرات؛ مثل مشاركة ممثلي البنك الدولي في اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقامت الأمم المتحدة أيضا بدور نشط، بالتعاون مع مصارف التنمية الإقليمية، فيما يتعلق بوجه خاص بالأزمات المالية في آسيا.

٦١ - ويظل استئصال الفقر أحد مهام المجتمع الدولي الأكثر استعجالا؛ ولهذا يجب الترحيب بالمبادرات الحديثة التي اتخذتها الأمم المتحدة من أجل توعية الرأي العالمي بهذه المسألة عن طريق البحوث والمنشورات والمناقشات. والفقر لا يعني فقط عدم إمكانية الحصول على مواد الاستهلاك، ولكنه يعني أيضا عدم القدرة على ممارسة الاختيارات وبالتالي عدم الحرية. ومما زاد المشكلة استفحالا خلال السنوات الأخيرة الأزمات المالية والكوارث الطبيعية والحروب الجديدة.

٦٢ - وينبغي للأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا للقارة الافريقية، حيث يعيش ٤٤ في المائة من السكان في ظروف يسودها فقر مطلق وحيث يعاني أكثر من ٣٠ مليون نسمة من متلازمة نقص المناعة المكتسب ولكي يتسنى لإفريقيا أن تخفض نصف معدل الفقر المدقع من هنا إلى عام ٢٠١٥، ينبغي أن يرتفع ناتجها القومي الإجمالي السنوي بنسبة ٧ في المائة في حين أنه لا يزيد في الوقت الراهن إلا بنسبة ٣ - ٣,٥ في المائة. وإحدى العقبات الأساسية التي تحول دون تحقيق هذا الهدف هي أعباء الديون الثقيلة، التي تمثل ٣٠٠ في المائة من صادرات السلع والخدمات لبلدان المنطقة. وقد اتخذ مجتمع المانحين خلال السنوات الأخيرة مبادرات مختلفة للتخفيف من ديون البلدان النامية؛ منها بوجه خاص المبادرة التي تهدف إلى تعبئة الأموال اللازمة لتنفيذ اتفاق كولونيا لمجموعة البلدان الـ ٨ وقرار العديد من البلدان بإلغاء الديون الثنائية. ومن المرغوب فيه أيضا أن تصبح الأمم المتحدة المحفل الرئيسي للنظر في هذه المسألة. وينضم وفده إلى جميع الوفود الأخرى التي طلبت حلاً دائما لمشكلة الديون وسيشارك في تقديم مشروع القرار بشأن هذه المسألة.

٦٣ - ومن المهم أن تُستخدم الوفورات الناتجة عن تخفيض الديون أو إلغائها لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبوجه خاص، لتحسين التربية والرعاية الصحية. غير أن تسوية مشكلة الديون ما هي إلا خطوة أولى؛ ويجب أن تتبعها خطوات أخرى للتعجيل بالتنمية. ومن المهم أيضا أن تؤخذ في الاعتبار العلاقة الوثيقة القائمة بين الديمقراطية ونظام القانون واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

٦٤ - وقد أدرك المجتمع العالمي الآن بأن تردّي البيئة لا يعرف حدودا فاصلة وأنه يقع عليه في هذا الصدد مسؤولية خاصة حيال الأجيال المقبلة. وقد انضمت سان مارينو حديثا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بعد أن صدَّقت على اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. وقالت أن بلدها وإن كان غير معني مباشرة بالجفاف والتصحر فإنه يدرك أن بعض أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تتَّبعها عموما البلدان الصناعية يمكن أن تؤثر في البلدان التي تواجه هذه المشكلة. وستبذل سانت مارينو جهودها

لإرهاف الوعي بهذه المسألة ولاسيما وعي الشباب وتحديد أنماط السلوك التي ستساهم في التخفيف من حدة هذه المشكلة.

٦٥ - ويجب أن يصبح النهوض بالشباب أحد المهام الرئيسية للمنظمة وسيفيد ذلك في آن واحد التنمية البشرية وحقوق الإنسان. ولا بد من الترحيب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل بناء شراكات وتعزيز التزاماتها بمساندة الشباب في العالم بأسره.

٦٦ - **أوزوجيرجين** (تركيا) أشار إلى أن التنمية مسألة ذات أبعاد عالمية تعلو على الأيدولوجيات والمصالح القصيرة الأمد. وتتطلب التنمية وهي تخضع أساسا لمسؤولية كل بلد، إدارة سليمة ورشيدة للموارد البشرية والطبيعية، وإدارة عامة رشيدة، وأطرا قانونية وتنظيمات شفافة، واقتصاد سوق متجه نحو العالم الخارجي ومبني على قواعد سليمة؛ لكن التنمية المستدامة تتطلب أيضا التعاون الدولي.

٦٧ - ومن الضروري توفير المساعدة المالية والتقنية اللازمة للبلدان النامية لمواصلة الجهود من أجل اندماج هذه البلدان ولاسيما أقلها نموا في النظام المالي والتجارة العالمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار احتياجات هذه البلدان لوقف الاستبعاد المتزايد للفقراء والتقدم على طريق التنمية البشرية. ويجب الترحيب في هذا الصدد بمبادرتي كولونيا وواشنطن.

٦٨ - ويجب مواصلة الجهود من أجل إنعاش الآليات المنوط بها متابعة القرارات في إطار المؤتمرات المنظمة برعاية الأمم المتحدة خلال هذا العقد، والتي ساهمت بوضع جدول أعمال عالمي من أجل التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

٦٩ - وحدد البنك الدولي، في تقريره الحديث عن التنمية في العالم، قوتين ستغيران عملية التنمية في العقود القادمة، وهما من جهة العولمة، ومن ناحية أخرى المجتمعات المحلية التي تطلب الآن مشاركة أكبر في تنميتها الخاصة. وهذان الاتجاهان يؤكدان الاعتماد المتبادل المتزايد بين البلدان ويوحيان بأن دور الدولة - الوطن بوصفها الكفيل الوحيد للتنمية ينتظر أن يندثر.

٧٠ - وينبغي للجنة الثانية أن تواصل التأييد السياسي اللازم لتعزيز النظام المالي الدولي وتكييفه مع الاحتياجات العالمية. ويجب في هذا السياق إبقاء مسألة مكافحة الفقر في العالم قيد النظر.

٧١ - وفي حين أن الأمم المتحدة ليست المحفل المناسب لبحث المسائل المتعلقة بالنظام المالي الدولي، فإنه من مسؤوليتها مع ذلك أن تثير الإرادة المطلوبة لإدخال تغييرات عليه.

٧٢ - وتستطيع اللجنة، عن طريق مداولاتها، أن تقدم مساهمة إيجابية في المناقشة الدولية. فاستئناف الحوار داخل منظومة الأمم المتحدة مشجع، لأنه يشير إلى أن جميع مجموعات البلدان قد قررت إعادة تأكيد الأهمية الأساسية للتنمية واتخاذ تدابير لمكافحة الفقر. وهو أخطر جوانب التنمية.

٧٣ - **السيد بهاتاراي** (نيبال) أكد أن البلدان النامية ما زالت قبيل مستهل الألفية الجديدة تواجه مشاكل اجتماعية اقتصادية خطيرة. وإذا كانت مختلف المؤتمرات المعقودة برعاية الأمم المتحدة قد بيَّنت الطريق المؤدي إلى تحسين نوعية حياة السكان في هذه البلدان فإن تطبيق التوصيات الصادرة عن هذه المؤتمرات لم تستجب للتطلعات وما زالت الفوارق فيما يخص مستويات تنمية البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تزيد اتساعا. ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يبذل مجهودا جماعيا وأن يباشر استراتيجية لمكافحة الفقر في سياق العولمة المتزايدة. ويجب على الخصوص الوفاء بتعهداته ببذل جهود للحد الفعلي من نسبة الفقر بما يعادل النصف على المستوى العالمي من هنا إلى عام ٢٠١٥، وكذلك ربط شراكات مثمرة في سبيل تحقيق ذلك.

٧٤ - لقد سمح التعاون من أجل التنمية الذي أقيم خلال القرن العشرين بتخفيف حدة بعض المشاكل الخطيرة في مجال التنمية. لكن عملية التنمية لم تتقدم بالقدر الكافي من السرعة، وذلك نتيجة بوجه خاص لعدم كفاية شراكات القطاع الخاص. والسبب في استبعاد أقل البلدان نموا هو في الواقع المستوى الضعيف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية. وذكر ممثل نيبال ان حالة البلدان غير الساحلية حالة أكثر قتامة. فوضعها الجغرافي كبلدان جبلية وانتشار سكانها يجعل من الصعب إيصال الخدمات إليهم. يجب تخفيض التكاليف المرتفعة لنقل المرور العابر والنقل الداخلي بوجه خاص؛ وتؤدي آليات الاجتماعات الثلاثية الأطراف الرفيعة المستوى بين البلدان النامية الساحلية، وبلدان المرور العابر وممثلي البلدان والهيئات المانحة دورا مفيدا في هذا السياق.

٧٥ - **السيد برادهان** (بوتان) أكد أن إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي هي الفقر المفرط، وقد كرست، خلال التسعينات، عدة مؤتمرات دولية لمشاكل مثل حماية الأطفال والديون والمالية. وتبين القرارات وبرامج العمل المعتمدة خلال تلك الاجتماعات الطريق الواجب السير عليها على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية لتحقيق التنمية المستدامة. ولهذا يجب تطبيق هذه القرارات بصورة جماعية من أجل بلوغ الأهداف المطلوبة.

٧٦ - وإحدى المسائل الأساسية التي يتعين على اللجنة أن تدرسها هي تمويل التنمية؛ ويجري فعلاً تحضير مؤتمر حكومي دولي رفيع المستوى يكرس لهذا الموضوع في عام ٢٠٠١. وسيكون لهذا الاجتماع عواقب خطيرة على الألفية الجديدة. ولهذا يجب أولا وقبل كل شيء أن يسفر عن نتائج ملموسة.

٧٧ - لقد اجتمعت البلدان النامية على هامش الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة لدراسة مواقفها بشأن مختلف بنود جدول أعمال. وفي هذا السياق، تؤيد بوتان البلاغات الوزارية لحركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة

الـ ٧٧ والصين وأقل البلدان نموا، التي تصف الاتجاه العام الذي يجب أن يتجه عمل المجتمع الدولي نحوه من أجل تسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة للبلدان النامية وخاصة أقل البلدان النامية.

٧٨ - في عام ٢٠٠١، كانت بوتان قد شهدت أربعة عقود من التنمية الاجتماعية الاقتصادية المخططة. وقد تم تحقيق خطوات تقدم هامة في جميع ميادين التنمية ولا سيما الاتصالات والصحة والتربية والتجارة والصناعة وصون البيئة، تبعا لمسار ذاتي ودائم محوره الفرد وغايته نوعية الحياة. غير أن بوتان تجد صعوبات في تمويل نفقات تنميتها وتحتاج إلى مساعدة متصلة من المجتمع الدولي. وبما أن متطلبات العولمة قد زادت المشكلة خطورة، قال المتحدث انه من الضروري زيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الأساسية من المؤسسات المتعددة الأطراف للتنمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وذلك لتجنب فشل برامج التنمية ومكافحة الفقر.

٧٩ - **السيد بوكوم** (مالي) أشار إلى أن أحد الاهتمامات الرئيسية للبلدان النامية هو تمويل التنمية القائمة على شراكة حقيقية بين البلدان الغنية والبلدان المحرومة.

٨٠ - وقال أن التجربة تبيّن أن حجم الموارد المكرسة للتنمية لم يؤثر دائما بالقدر المناسب في التنمية البشرية والحد من الفقر. وأن المشاريع لم تكن دائما مشاريع مستدامة ولذلك تفضل البلدان بشكل واضح المساعدة البرنامجية. فالإجراءات المعقدة التي وضعها المانحون وكثرة الهياكل الموازية تسيئ إلى إدارة المساعدة إدارة سليمة وتسهم في ضعف المؤسسات الوطنية. ولا تزال القدرة الوطنية على إدارة استراتيجيات التنمية غير كافية. كما أن فقدان الشفافية والمعلومات يسيئ إلى نظام المساعدة. ويسهم تعدد مراكز القرار والفجوة بين الخطب والتطبيق أيضا في الحد من فعالية التدابير المتخذة. ومن ناحية أخرى، فإن المساعدة المشروطة غالبا ما تسيئ إلى العلاقة بين النوعية والسعر وتؤدي أحيانا إلى استخدام تكنولوجيات غير مناسبة مع ما ينتج عن ذلك من مشاكل الصيانة التي ترجع بوجه خاص إلى الافتقار إلى الكفاءات وقطع الغيار.

٨١ - وأردف يقول انه من غير الممكن حث شعب على زيادة الإنتاج إذا كان من غير الممكن له أن يتمتع بثمار جهوده بسبب توزيع غير منصف للفوائد، أو نسبة ديون مرتفعة جداً أو منافسة غير عادلة. ومن الضروري التزام مزيد من الإنصاف في العلاقات الدولية. وقال أن تنمية مالي وافريقيا ضمان لنمو أوروبا وآسيا وأمريكا.

٨٢ - ويرى وفد مالي أن التحدي الحقيقي الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يواجهه هو التنمية الاجتماعية. وأهم مسألة في المناقشة بشأن التنمية الاجتماعية هي مسألة الاستبعاد، سواء كان استبعاد الفرد أو فئات اجتماعية أو وطنية. ولا يسع الإنسانية أن تقبل زيادة انتشار الفقر بين غالبية الناس في وقت يبعث فيه التقدم العلمي والتكنولوجي الأمل في تحقيق رفاه اجتماعي عالمي. وقد حان الوقت لكي يدرك المجتمع الدولي الحاجة إلى تكوين ائتلاف عالمي حقيقي من أجل رفاه الإنسانية جمعاء.

٨٣ - **السيد مورات** (هايتي): لاحظ أن الأزمة المالية للسنتين ١٩٩٧ و ١٩٩٨ لم تؤد إلى ركود اقتصادي عام لكنها أدت إلى تفاقم حالة البلدان النامية وبصفة خاصة أقل البلدان نموا. وأن هدف القضاء على الفقر لا يزال بعيد المنال على الرغم من جهود منظومة الأمم المتحدة. وينبغي في هذا الصدد التذكير بأن بليوناً ونصف بليون من الناس لا يزالون يعيشون بأقل من دولار في اليوم. وأن حوالي بليون من الناس أميون؛ وأن ٥٠ في المائة من سكان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في فقر مدقع. وهذه الحالة تقلق هايتي التي تواصل على الرغم من ذلك جهودها من أجل التعجيل بالتنمية الاقتصادية، لكن يجب على المجتمع الدولي أن يساند هذه الجهود.

٨٤ - وينبغي للجنة أن تولي أهمية خاصة للمواضيع المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي في هذا الصدد تقدير خطة الأمم المتحدة الإطارية للتنمية على أنها أداة ذات قيمة ثمينة تمكن الأمم المتحدة من المساهمة في جهود تنمية البلدان.

٨٥ - وواصل يقول أن حكومة هايتي يساورها قلق إزاء تخفيض الحصة المخصصة في الميزانية للتعاون الدولي من جانب المانحين الرئيسيين. واشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت من ٢,٣ بليون دولار إلى ١,٨ بليون دولار في أقل من ١٠ سنوات. ويجب عكس هذا الاتجاه، ذلك أن هذه المساعدة ضرورية لغالبية البلدان النامية.

٨٦ - وسيطلب من اللجنة من جديد بحث العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية المستدامة للدول. فالموارد المخصصة لخدمة الديون تخنق الجهود التي تهدف إلى تلبية احتياجات السكان؛ وقد كانت هذه الملاحظة الأساس لمبادرة كولونيا لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تهدف إلى التخفيف من عبء الديون وتشجيع التنمية الاقتصادية.

٨٧ - وإلى جانب الترحيب بهذه المبادرة ينبغي للجنة أن تدعو الدائنين العالميين إلى التخفيف من الشروط التقييدية في هذه المبادرة بل إلغائها لكي يتسنى لجميع البلدان النامية الاستفادة منها.

٨٨ - وتفرض التحديات العديدة الملازمة للعولمة إعادة النظر في السياسات الإنمائية. واتخذت حكومة هايتي من جانبها تدابير لصالح زيادة مشاركة المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية. وهي ترحب أيضا في هذا الصدد بمبادرة فريق الأمم المتحدة للتنمية الذي يدرس إمكانات الشراكة مع المجتمع المدني بشأن الكثير من مشاكل التنمية.

٨٩ - وتجدد حكومة هايتي تأييدها لبرنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وهو عماد التعاون بين الجنوب والجنوب. وسيسمح مؤتمر القمة لبلدان الجنوب الذي سيعقد في هافانا عام ٢٠٠٠ بتوسيع نطاق أنشطة هذا التعاون.

٩٠ - وينبغي أيضا الإسراع باعتماد تدابير تهدف إلى تنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية فيما يخص نقل التكنولوجية أساسا.

٩١ - وأشار ممثل هايتي إلى أن الهوة التي تفصل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ما زالت تتسع كما يؤكد ذلك التقرير العالمي عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. وهذا الاختلال في التوازن يؤدي الى زيادة تدفقات المهاجرين وتردّي البيئة والمنازعات وغيرها من المشاكل المرتبطة بالفقر والفوارق. ولسد هذه الهوة ومعالجة ما يترتب عليها من عواقب خطيرة على الصعيد الاجتماعي في البلدان النامية، لا بد من تعزيز العمل الدولي في ميدان التعاون من أجل التنمية والتجارة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.

- - - - -